

خطة العمل البيئية والاجتماعية

مشروع الأصماغ لأجل التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية بالسودان

تعزيز القدرة التكيفية للمجتمعات المحلية وإستعادة إمكانات إمتصاص الكربون بحزام الصمغ العربي
(برنامج السياج الأخضر العظيم)



الملحق 12: خطة العمل البيئية والاجتماعية

ملخص المخاطر	تدابير التخفيف	اهمية المخاطر	الجهة/ الشخص المسؤول	الجدول	النتائج المتوقعة	التكلفة/ الميزانية
يحتوي هذا على وصف للمخاطر ويمكن اشتقاقه من الردود على أسئلة الفرز في الجزء B2.	خيارات لتجنب وتقليل وتخفيف المخاطر والآثار. قد يشير هذا أيضًا إلى العناية الواجبة الإضافية وخطط الإدارة المحددة	يحتوي هذا على وصف للمستوى العام للمخاطر *	فرد أو وحدة أو كيان مكلف بتنفيذ تدابير التخفيف	توقيت تنفيذ التدابير بما في ذلك أي عناية إضافية وخطط إدارة وقد تعتمد على مرحلة التنفيذ	المخرجات المتوقعة للإجراءات	التكلفة المقدرة لتنفيذ التدابير
التأثيرات الاجتماعية: حيازة الأراضي	لا يتضمن المشروع أي أنشطة تنطوي على إعادة التوطين أو حيازة الأراضي. ستنتم جميع أنشطة الاستعادة وإعادة التحريج على أرض يكون فيها وضع الحيازة واضحًا وغير متعارض. سيتم تسهيل ذلك من خلال المراجع الجغرافية المخطط لها لجميع أنشطة ترميم وإعادة التحريج في المشروع. خلال المرحلة الأولية من تنفيذ المشروع في أي محلية ، سيتم إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة بين المجتمعات الزراعية والرعاة لضمان أن يكون لجميع أصحاب المصلحة رأي في الموقع الدقيق وطريقة عمل الأنشطة المخطط لها للمشروع. وسوف تسترشد مشاورات أصحاب المصلحة هذه بالمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحوكمة	منخفض	الهيئة القومية للغابات (لأنظمة زراعة الصمغ والغابات وإعادة التحريج). إدارة المراعي، مسؤول المنظمات غير الحكومية (لممرات الثروة الحيوانية واستعادة المراعي). منظمة الأغذية والزراعة (كجزء من دور إشراف الجهة المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر).	طوال مدة المشروع	لا يتوقع حدوث أي نزاع على الحيازة حيث ستنتم جميع أنشطة الاستعادة وإعادة التحريج على الأرض حيث يكون وضع الحيازة واضحًا وغير متعارض. سيطلب من موظفي المشروع على مستوى المنطقة والولاية الإبلاغ على أساس ربع سنوي عن أي نزاعات حيازة للأراضي تتعلق بأنشطة المشروع ، بما في ذلك ما إذا تم حلها وكيفية حلها.	ستكون تكلفة التخطيط جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المعياري وتقييم الموقع وعملية الاختيار. التكلفة المقدرة 20000 دولار أمريكي. تكلفة الإسناد الجغرافي هي جزء من مساهمة الهيئة القومية للغابات العينية في المشروع. (إعارة الموظفين واستخدام المعدات والبرمجيات التي تم الحصول عليها في إطار مشروع الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها الذي تدعمه منظمة الأغذية والزراعة). سيتم تغطية التكلفة كجزء من إجراءات الإشراف القياسية لدى الهيئة القومية للغابات والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة. التكلفة التقديرية 40.000 دولار أمريكي.

					المسؤولية لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.	
ستكون تكلفة التخطيط جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات أصحاب المصلحة المحليين التي ييسرها المشروع قبل أي نشاط تنفيذي. التكلفة المقدرة 20000 دولار أمريكي. تكلفة الإحالة الجغرافية هي جزء من مساهمة المجلس الاتحادي الوطني العينية للمشروع (إعارة الموظفين واستخدام المعدات والبرمجيات التي تم الحصول عليها في إطار مشروع الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها الذي تدعمه منظمة الأغذية والزراعة). سيتم تغطية تكاليف التنفيذ كجزء من إجراءات التخطيط والإشراف القياسية لدى الهيئة القومية للغابات والمنظمات غير الحكومية منظمة الأغذية والزراعة والتكلفة التقديرية 40.000 دولار أمريكي	سيتم توثيق جميع الاتفاقيات المحلية المتعلقة بإعادة القيود (المؤقتة) على استخدام الأراضي (مثل المراعي والأنشطة الاستخراجية) وتسجيل أي نزاعات ذات صلة ومراقبتها ، ما في ذلك ما إذا تم حلها وكيفية حلها ، على أساس ربع سنوي. سيطلب من المنظمات غير الحكومية التي تم التعاقد معها لتسهيل الاتفاقيات المحلية في إطار المشروع وضع آلية بسيطة لمعالجة المطالب للتعامل مع النزاعات التي لم يتم حلها وإيلاء اهتمام خاص لأي مجموعات ضعيفة في هذه العملية	طوال مدة المشروع	الهيئة القومية للغابات (لأنظمة زراعة الصمغ والغابات وإعادة التحريج). إدارة المراعي، مسؤول المنظمات غير الحكومية (لممرات الثروة الحيوانية واستعادة المراعي). منظمة الأغذية والزراعة (كجزء من دور إشراف الجهة المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر).	منخفض	سينفذ المشروع أنشطة مدرة للدخل واستعادة النظام البيئي مع المجتمعات المحلية. قد تقتضي بعض أنشطة الاستعادة استبعاداً مؤقتاً للماشية. قبل أي نشاط للاستعادة ، ستقوم المنظمات غير الحكومية التي تعاقدت معها منظمة الأغذية والزراعة بتسهيل الحوار بين المزارعين والرعاة الزراعيين للاتفاق على خطط استخدام الأراضي وقواعد الإدارة. أي قيود (مؤقتة) على استخدام الأراضي والموارد لتعزيز استعادة النظام البيئي ستكون "مفروضة ذاتياً" ، أي سيتم الاتفاق عليها من قبل المجتمع قبل تنفيذها. ستساعد المراجع الجغرافية المخططة لجميع أنشطة استعادة الأراضي وإعادة التحريج على منع الصراع.	التأثيرات الاجتماعية: استخدام الموارد الطبيعية.
سيتم تغطية تكلفة التنفيذ في إطار خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين (التكلفة الإجمالية 289,650 دولاراً أمريكياً ، انظر الملحق 4). بالإضافة إلى ذلك ، ستكون قضايا المساواة بين الجنسين جزءاً من إجراءات التخطيط	تدابير التخفيف من مخاطر الصراع الأخرى بين الجنسين التي سيتم وضعها وتنفيذها حسب الحاجة (انظر أيضاً خطة عمل النوع الاجتماعي). سيطلب من موظفي المشروع على مستوى المنطقة والولاية الإبلاغ على أساس ربع سنوي عن أي نزاعات	طوال مدة المشروع	الهيئة القومية للغابات (لأنظمة زراعة الصمغ والغابات وإعادة التحريج). إدارة المراعي، مسؤول المنظمات غير الحكومية (لممرات الثروة الحيوانية واستعادة المراعي). منظمة الأغذية والزراعة (كجزء من دور إشراف	منخفض	عدم المساواة بين الجنسين كبير في السودان ، ويتضمن المشروع تدابير محددة (مثل دعم مجموعات منتجي الصمغ للنساء فقط) لضمان استفادة النساء بشكل عادل من الأنشطة الممولة. سيتم إجراء حوار مع أصحاب المصلحة المحليين (رجالاً	التأثيرات الاجتماعية: الجنس

والإشراف الموحدة لدى الهيئة القومية للغابات والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة.	حيازة للأراضي تتعلق بأنشطة المشروع ، بما في ذلك ما إذا تم حلها وكيفية حلها، والإفصاح للمجتمعات المحلية بشكل منتظم عن كيفية معالجة المظالم.		الجهة المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر).		ونساءً) لتجنب أي رد فعل سلبي محلي قد ينجم عن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة.	
سيتم تغطية تكاليف التنفيذ كجزء من إجراءات التخطيط والإشراف القياسية لدى الهيئة القومية للغابات والمنظمات غير الحكومية والمنظمة. التكلفة المقدرة 10000 دولار أمريكي.		طوال مدة المشروع	الهيئة القومية للغابات (الأنظمة زراعة الصمغ والغابات وإعادة التحريج). إدارة المراعي، مسؤول المنظمات غير الحكومية (لممرات الثروة الحيوانية واستعادة المراعي). منظمة الأغذية والزراعة (كجزء من دور إشراف الجهة المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر).	صفر	لن يؤثر المشروع على أي من مواقع وخصائص الإرث الثقافي ، وفي حالة وجود أي من هذه المواقع بالقرب من منطقة تنفيذ المشروع ، فسيتم ضمان الوصول المستمر إلى المواقع الثقافية	التأثيرات الاجتماعية: الإرث الثقافي
سيتم تغطية تكاليف التنفيذ كجزء من إجراءات التخطيط والإشراف القياسية لدى الهيئة القومية للغابات والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة.	تقارير فحص الهيئة القومية للغابات تعيد المواقع الهشة التي سيتم استبعادها من أنشطة إعادة التحريج	طوال مدة المشروع	الهيئة القومية للغابات (الأنظمة زراعة الصمغ والغابات وإعادة التحريج). إدارة المراعي، مسؤول المنظمات غير الحكومية (لممرات الثروة الحيوانية واستعادة المراعي). منظمة الأغذية والزراعة (كجزء من دور إشراف الجهة المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر).	منخفض	لن يتم إنشاء مزارع في مناطق محمية أو مناطق أخرى ذات أهمية بيئية. سيدعم المشروع المزارع الصغيرة في تشكيلات الحراثة الزراعية في الأراضي الزراعية الحالية. بالإضافة إلى ذلك ، سيتم إنشاء بعض مزارع الصمغ في غابات الإنتاج الحكومية المتدهورة للغاية ، بموجب اتفاقيات إدارة مشتركة مع المجتمعات المحلية. هذه الغابات المنتجة لا تعتبر مناطق محمية (بمعنى مركز الحل الصحي) بموجب القانون السوداني. تعد خبرة المجلس الاتحادي الوطني في العمل مع المجتمعات المحلية في	الأثر البيئي: التنوع البيولوجي

					السودان لاستعادة احتياطات الغابات المتدهورة ومشاركة عائدات الصمغ ومنتجات الغابات الأخرى معهم إيجابية وأدت إلى تعزيز الحفاظ على التربة والمياه وقيم التنوع البيولوجي في هذه الغابات الحكومية المتدهورة.
--	--	--	--	--	---

يتناول هذا الملحق فقط مخاطر الآثار السلبية التي يمكن أن تتحقق - من المؤكد عدم حدوث العديد من المخاطر المحتملة (على سبيل المثال ، لا يستخدم المشروع عمالاً ولا يستخدم الأنواع الغريبة أو مبيدات الآفات ؛ ولا توجد شعوب أصلية في منطقة المشروع) ، كما تم تأكيده في ملحق الضمانات البيئية والاجتماعية لمذكرة مفهوم نظام النمذجة الجبرية العامة السودانية المقدمة في أوائل عام 2019. وهناك المزيد من التفصيل في رد الفاو على الأسئلة التي طرحها خبراء قسم الإحصاء في أمانة الصندوق الأخضر للمناخ (رسالة بالبريد الإلكتروني من نادين فالانت إلى جوان تشانغ ، 16 مايو 2019).

أهمية المخاطر. احتمالية الحدوث هي احتمال حدوث خطر ويمكن تمييزه من حيث درجة حدوثه (على سبيل المثال ، يستخدم إجراء الفرز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "متوقع ، محتمل بدرجة كبيرة ، احتمالية متوسطة ، غير مرجح ، طفيف. إن تأثير أو حجم المخاطر هو وصف لمدى شدة التأثيرات إذا حدثت (على سبيل المثال ، "حرجة ، شديدة ، معتدلة ، ثانوية ، أو لا يُعند بها"). يمكن الحصول على قيمة كبيرة للمخاطر (على سبيل المثال منخفضة ، متوسطة ، عالية) من خلال الجمع بين قيم الاحتمالية والتأثير. تشير أهمية المخاطرة إلى العلاقة بين الاحتمالية وشدة أو حجم التأثيرات. الكيانات أو المنظمات التي ستنفذ الأنشطة المقترحة هي في وضع أفضل لتحديد احتمالية الحدوث وشدة أو حجم التأثيرات. لا توجد تقنية واحدة لتحديد أهمية المخاطر أو أنها لن تنتطبق على جميع المواقع. ستحتاج الكيانات والمنظمات التي ستنفذ الأنشطة إلى تحديد الأسلوب الأفضل لكل موقف. يتطلب تحديد أهمية المخاطر فهم الأنشطة والمواقع ، وإلحاق المواقع ، والحكم الموضوعي.

الملحق أ. آلية معالجة التظلمات آلية التظلم في منظمة الأغذية والزراعة

تم تصميم آلية معالجة المظالم لضمان عدم تأثر أي فرد أو مجموعة ماليًا من خلال تقديم التظلم أو الشكوى. من خلال آلية التظلم سيتم تغطية أي تكلفة قد تكون مرتبطة بإعداد أو إصدار تظلم أو شكوى مشروعة (مثل إشراك شخص مؤهل لمساعدة مقدم الشكوى). وستبذل جهود خاصة لضمان إتاحة آلية معالجة المظالم لجميع الأشخاص ، وأن تتمتع الفئات المهمشة والضعيفة بفرص متساوية ولا تتحمل أي عواقب سلبية لتقديم أي شكوى أو تظلمات. تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بضمان تنفيذ برامجها وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية للمنظمة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بشكل أفضل ، ولضمان وصول المستفيدين من برامج المنظمة إلى آلية فعالة وفي الوقت المناسب لمعالجة مخاوفهم بشأن عدم الامتثال لهذه الالتزامات ، فإن المنظمة ، من أجل استكمال تدابير الاستلام والمراجعة والعمل حسب الاقتضاء بشأن هذه الشواغل على مستوى إدارة البرنامج ، عهد إلى مكتب المفتش العام بمهمة مراجعة الشكاوى التي لا يمكن حلها على هذا المستوى بشكل مستقل.

وستقوم منظمة الأغذية والزراعة بتسهيل حل مخاوف المستفيدين من برامج المنظمة بشأن الانتهاكات المزعومة أو المحتملة للالتزامات المنظمة الاجتماعية والبيئية. لهذا الغرض ، قد يتم الإبلاغ عن المخاوف وفقًا لمعايير الأهلية الواردة في المبادئ التوجيهية لمراجعات الامتثال بعد الشكاوى المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية للمنظمة ، والتي تنطبق على جميع برامج ومشاريع منظمة الأغذية والزراعة (إرشادات لمراجعات الامتثال بعد الشكاوى المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية للمنظمة).

يجب معالجة المخاوف على أقرب مستوى مناسب ، أي على مستوى إدارة المشروع / المستوى الفني ، وإذا لزم الأمر على مستوى المكتب الإقليمي. إذا تعذر حل مشكلة أو شكوى من خلال المشاورات والتدابير على مستوى إدارة المشروع ، فيمكن تقديم شكوى تطلب مراجعة الامتثال إلى مكتب المفتش العام وفقًا للإرشادات. سيتحمل مدير المشروع مسؤولية معالجة الاهتمامات التي يتم تحديد النقطة المحورية فيها. تشمل المبادئ التي يجب اتباعها أثناء عملية حل الشكاوى الآتي :

الحياد ، واحترام حقوق الإنسان ، والتمسك بالمعايير الوطنية ، والمساواة ، والشفافية ، والصدق ، والاحترام المتبادل.

آلية التظلم على مستوى المشروع

يدير الهيئة القومية للغابات آلية لمعالجة المظالم تسمى "آلية الشكاوى" ، لكن لا توجد سياسة مؤسسية رسمية بشأنه. لدى الهيئة القومية للغابات صناديق شكاوى في مكاتبها وأرقام هواتف مخصصة لتلقي الشكاوى. تذهب جميع الشكاوى إلى "المكتب السري" أولاً ، الذي يحيلها إلى المدير العام. يشكل المدير العام لجنة للتحقيق في القضية ، ويتم اتخاذ الإجراءات وفقًا للقواعد الحكومية المعمول بها. في حال كانت الشكاوى ضد المدير العام ، يتم تحويلها إلى وزير الزراعة.

وسيقوم المشروع ببناء الآلية الحالية للهيئة القومية للغابات، ورفع مستواها من خلال تطبيق سياسة المنظمة المؤسسية فيما يتعلق بمعالجة المظالم وحلها ومن خلال إضفاء الطابع الرسمي على الآلية. ستقر آلية التظلم وتعالج أي آثار سلبية للشكاوى التي تنشأ كنتيجة للمشروع. يجب تحليل أي مظالم والتخفيف من حدتها في أسرع وقت ممكن لتجنب أي توترات أو صراعات. آلية التظلم المقترحة هنا فعالة من حيث التكلفة حيث سيتم دمجها في الآلية المؤسسية للهيئة القومية للغابات، وهو الجهة المنفذة للمشروع الوطنية للمشروع.

أهداف آلية معالجة المظالم هي:

- توفير وسيلة للأشخاص المتضررين يمكنهم من خلالها التعبير عن مظالمهم.
 - إنشاء منصة يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة وأفراد المجتمع أن يثيروا مخاوفهم وشكاواهم من أجل معالجتها بشكل فعال.
 - الشرح لأصحاب المصلحة في المشروع والمجتمعات المحلية أنهم يلعبون دورًا مهمًا في تصميم المشروع وتنفيذه.
 - المتابعة والإبلاغ عن الجهود المبذولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- نظرًا لأن آلية التظلم قد أنشئت من أجل توفير منصة للمخاوف التي يتم التعبير عنها من قبل أي طرف ، فمن المهم أن يتم توزيع الطريقة التي يمكن من خلالها تقديم الشكاوى بشكل فعال على جميع أصحاب المصلحة وأفراد المجتمع داخل منطقة المشروع. سيتم توزيع المعلومات المتعلقة بآلية معالجة المظالم على جميع أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات المتضررة من خلال:
- اجتماعات أصحاب المصلحة التي تُعقد في بداية المشروع لاختيار مستفيدين محددين (مجموعات منتجي الصمغ العربي أصحاب الحيازات الصغيرة ، والمجتمعات المحلية المهتمة بإعادة تشجير الأراضي المتدهورة ، ومجتمعات الزراعة والرعي حول طرق المواشي) وتلقي المدخلات والتعليقات بشأن مقترح أنشطة المشروع تحت المخرجات المختلفة.
 - ستعقد معظم هذه الاجتماعات على مستوى المجموعة المحلية والقرية ، وبالتالي ضمان حضور المستفيدين من المشروع.
 - توزيع كتيبات على أصحاب المصلحة المتنوعين بما في ذلك مستوى الولاية والمحلية تتعلق بآلية معالجة المظالم الخاصة ببرنامج نظام النمذجة الجبرية العامة (باللغة العربية) تذكر قنوات للتعبير عن المظالم (صندوق الشكاوى ، وأرقام هواتف سرية مخصصة) .
 - صفحة منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) الخاصة بالسودان على الانترنت.
 - مُدرج كجزء من أي مادة اتصال أخرى يتم تصميمها وتوزيعها أثناء تنفيذ المشروع.
 - التوزيع المنتظم للتقارير عن التظلمات المتلقاة وكيفية حلها.
- ينبغي اتخاذ تدابير محددة لتسهيل الإبلاغ عن المظالم من قبل النساء ، اللاتي قد يواجهن عوائق أكبر للقيام بذلك. نظرًا لأنه قد تكون هناك قيود ثقافية على النساء اللاتي يبلغن عن مظالمهن للرجال ، يجب أن يكون ضابط السرية في الهيئة القومية للغابات إما امرأة ، أو إذا كان رجلاً ، فيجب أن يكون لديه زميلة لها رقم هاتف مخصص للنساء للإبلاغ عن مظالمهن.
- إجراءات معالجة التظلمات**
- يتكون إجراء معالجة المظالم من خمس خطوات:
- 1/ **الاستلام والتسجيل**
 - تقوم المنظمات المجتمعية أو أفراد الأسر أو أصحاب المصلحة الآخرون بإرسال شكاواهم إلى قنوات الهيئة القومية للغابات القائمة (صندوق الشكاوى وأرقام الهواتف السرية المخصصة).
 - سيتلقى موظف السرية بالهيئة القومية للغابات الشكاوى أو الملاحظات من خلال القنوات المذكورة أعلاه .
 2. **الإقرار و الفحص و التقييم والتعيين**
 - سيقوم مسؤول الهيئة القومية للغابات السري بفحص كل شكوى لضمان الأهلية وسيقوم إما بتعيين موظفين لتقييم الشكاوى والتحقيق فيها أو إحالة التظلم إلى مدير عام الهيئة القومية للغابات إذا لزم الأمر.
- الرد والمعالجة**

• يقترح موظف الهيئة القومية للغابات السري خيارات لمعالجة التظلم إلى مقدم الشكوى وأي أطراف أخرى ذات صلة للتوصل إلى اتفاق.
التنفيذ والمراقبة

• يطلب الموظف السري في الهيئة القومية للغابات تنفيذ خيار المعالجة المتفق عليه ، بالإضافة إلى المدخلات من مسؤولي الهيئة القومية للغابات أو وحدة إدارة المشروع الآخرين ، يقوم بتعيين مسؤول ذي صلة لمراقبة التقدم وفعالية التنفيذ.

5. التقرير

• يُعد موظف السرية في الهيئة القومية للغابات تقريراً " بناءً" على نموذج موحد ، حول حالة جميع المظالم. ثم يُقدم هذا التقرير إلى منسق المشروع لأغراض الرصد.

• يُتاح التقرير للجمهور على الموقع الرسمي .

بالنسبة لجميع التظلمات ، فإن القاعدة هي أنه يجب معالجتها على أدنى مستوى مناسب ، وهو فريق المشروع على مستوى المحلية في حالة نظام النمذجة الجبرية العامة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين وموظفي الهيئة القومية للغابات لحل النزاعات بطريقة بناءة. "طبعاً" يجب إحالة المظالم التي لا يمكن معالجتها على المستوى المحلي إلى المستوى الأعلى ، مبدئياً فريق المشروع على مستوى الولاية ، وإذا لزم الأمر إلى رئاسة الهيئة القومية للغابات.

ملحق ب/ خطة إشراك أصحاب المصلحة

يحتوي مشروع نظام النمذجة الجبرية العامة على العديد من أصحاب المصلحة المختلفين: مجموعات منتجي الصمغ من أصحاب الحيازات الصغيرة المهتمة بأنشطة سلسلة قيمة الصمغ واستعادة الحراجة الزراعية؛ والمجتمعات المحلية المهتمة بإعادة تشجير الأراضي المتدهورة واستعادة المراعي؛ وشركات الصمغ الساعية للحصول على نوعية أكثر موثوقية من الصمغ الجيد؛ ومؤسسات التمويل الأصغر التي ترغب في العمل أكثر مع صغار المزارعين ، بمن فيهم النساء ، لتنمية محافظ خدماتهم المالية؛ والوكالات الحكومية (خاصة على مستوى الولاية والمحلية) الراغبة في المشاركة في تنظيم وتنسيق استخدام الأراضي المحسنة عبر قطاعات استخدام الأراضي.

منذ يناير 2017 ، أشركت الهيئة القومية للغابات ومنظمة الأغذية والزراعة أصحاب المصلحة في إعداد المشروع بعدة طرق: (1) يناير 2017 ورشة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة نطاق المشروع؛ (2) يوليو 2017 - ورشة عمل مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين من جميع ولايات حزام الصمغ الثلاثة عشر، للاتفاق على معايير اختيار منطقة المشروع ، مع التركيز على اعتبارات تغير المناخ والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة؛ (3) سبتمبر 2017 - سبتمبر 2018 الزيارات الميدانية للهيئة القومية للغابات/ منظمة الأغذية والزراعة ومناقشات أصحاب المصلحة في سبع ولايات من مناطق حزام الصمغ ، بما في ذلك شمال وجنوب وغرب كردفان؛ (4) نوفمبر 2017 - سبتمبر 2018 تقييم الهيئة القومية للغابات التشاركي لقدرة مجموعات منتجي الصمغ أصحاب الحيازات الصغيرة للمشاركة في المشروع؛ (5) يناير 2018 ورشة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة النتائج الأولية لفريق إعداد المشروع؛ (6) مايو 2018 ورشة عمل للتشاور مع مشتري الصمغ من القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الأصغر؛ (7) سبتمبر 2018 - اجتماعات فريق إعداد المشروع مع أصحاب المصلحة المحليين في شمال كردفان. سيتم تنظيم ورشة عمل للتحقق النهائي بعد تلقي تعليقات الصندوق الأخضر للمناخ على الاقتراح.

خلال تفاعلات أصحاب المصلحة هذه ، تم إيلاء اهتمام خاص لإشراك أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المناقشات مع المستفيدات من المشروع التجريبي للصمغ الذي تموله الوكالة الفرنسية للتنمية والذي تهدف مجموعات منتجي الصمغ من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى توسيع نطاقه. وقد أدى ذلك إلى تحديد عدد من التدابير العلاجية لضمان استفادة النساء بشكل عادل من مشروع مجموعات منتجي الصمغ من أصحاب الحيازات الصغيرة ، والتي تم تلخيصها في الملحق 4 ، تقييم الجندر وخطة العمل.

تدور معظم أنشطة مشروع مجموعات منتجي الصمغ من أصحاب الحيازات الصغيرة حول مشاركة أصحاب المصلحة: دعم المجتمعات الزراعية بأنشطة الحراثة الزراعية وسلسلة قيمة الصمغ ، وتطوير خطط التكيف على مستوى المجموعة القروية معهم؛ تسهيل ترتيبات الزراعة التعاقدية بين مجموعات منتجي صغار المزارعين وشركات تصدير الصمغ ؛ المشاركة مع مؤسسات التمويل الأصغر لتطوير خدمات مالية أكثر جاذبية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

ولتنفيذ هذه الأنشطة ، سينظم المشروع أكثر من 500 اجتماع استشاري وتخطيطي تشاركي ووسيط ، والتي تم وصفها بالتفصيل تحت أوصاف الأنشطة في الملحق 1 لاتفاقية النشاط الممول المقدم.

بالإضافة إلى أنشطة إشراك أصحاب المصلحة هذه مع المستفيدين من المشروع ، سيشارك المشروع أيضاً مع أصحاب المصلحة التاليين:

- شركات تصدير الصمغ العربي ، من أجل تجنيد شركات إضافية للعمل مع مجموعات منتجي الصمغ • أصحاب الحيازات الصغيرة المدعومة من مشروع نظام النمذجة الجبرية العامة السودانية
- سيتم استهداف الشركات التي أبدت اهتماماً بنهج نظام النمذجة الجبرية العامة خلال مرحلة إعداد المشروع بشكل خاص في هذا الصدد ؛
- مؤسسات التمويل الأصغر ، من أجل توظيف المزيد من مقدمي الخدمات المالية الراغبين في تطوير منتجات مالية مبتكرة مصممة خصيصاً للمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة.

• مجلس الصمغ العربي ، إعادة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الجديدة لقطاع الصمغ العربي ، وتحديد اعتماد معيار AIPG للصمغ العربي "صمغ الهشاب النظيف الجاف" مما يُمكن جمعيات منتجي الصمغ أصحاب الحيازات الصغيرة التي يدعمها المشروع من بيع صمغهم مباشرة في أسواق المزادات بأسعار مميزة ؛

- الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في المجتمع المدني التي قد لا تشارك بشكل مباشر في تنفيذ المشروع ، ولكن لديها خبرة في المساهمة والتي يمكن أن تفيد مشروع نظام النمذجة الجبرية العامة.
- الشركاء الماليين والفنيون الآخرون للحكومة السودانية ، وخاصة أولئك الذين يشاركون في تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأولئك الذين يشاركون في دعم إدارة الموارد الطبيعية وتدخلات تغير المناخ ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. مع أصحاب المصلحة هؤلاء ، سيتبادل مشروع نظام النمذجة الجبرية العامة السودانية الدروس المستفادة من التجربة ويطلب مدخلات حول منشور "أفضل الممارسات" الذي سيتم استخدامه لتوسيع نطاق مشروع نظام النمذجة الجبرية العامة السودانية ليشمل بلدان الساحل الأخرى ، على النحو المقصود في إطار برنامج مظلة الجدار الأخضر العظيم التابع للصندوق الأخضر للمناخ.

